المحاضرة الخامسة: الإنفاق التعليمي

I. ماهية الإنفاق التعليمي
II. تصنيف الإنفاق التعليمي
III. أهمية دراسة نفقات التعليم
IV. أسباب زيادة الإنفاق التعليمي
V. العوامل التي تؤثر في الإنفاق التعليمي

المحاضرة الخامسة: الإنفاق التعليمي

I. ماهية الإنفاق التعليمي:

الإنفاق هو الأموال التي تندرج في موازنات الحكومات سواء أكانت مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية.

والإنفاق التعليمي تمثله كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على التعليم، وتطويره، كما ونوعا، والذي ينبغي أن يرافقه توفر موارد حقيقية تمثل متطلبات العملية التعليمية التطويرية سواء كانت موارد بشرية، مادية.

ويبرز جانب هام في الإنفاق التعليمي يرتبط به، ويتمثل بضرورة العمل على ضمان حسن استخدام الموارد التعليمية عند إنفاقها على التعليم بحيث تتحقق الكفاءة في تخصيص الموارد التي يتم إنفاقها على المجالات المختلفة للتعليم وأنواعه ومستوياته، وبالشكل الذي يقود إلى تحقيق الأهداف التي يراد الوصول إليها من خلال التعليم، وبأقصى قدر ممكن، وإحداث التغيرات فيه بحيث يجعله أكثر كفاءة، ويتيح له التطور كما ونوعا، وبما يخدم بدرجة أكبر احتياجات المجتمع، وأفراده، و الاقتصاد ككل، وذلك من خلال إنفاق موارد التعليم على المجالات التي تسهم بصورة أكبر في تحقيق الأهداف المرجوة.

II. تصنيف الإنفاق التعليمي:

أ- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقا لطبيعة الإنفاق:

من بين التصنيفات الممكنة للإنفاق التعليمي التصنيف وفقا لطبيعة الإنفاق الذي يجعل من الممكن تحليل كلفة الإنتاج، وكلفة المدخلات اللازمة للنشاطات التعليمية، وتحديد نسبة المرتبات والمصروفات الجارية الأخرى، والكلفة الرأسمالية، ويعتمد مدى التفاصيل التي يشملها هذا التحليل على البيانات المتاحة وعلى الهدف من التحليل، والتمييز الأساسي هنا يجب أن يكون بين الإنفاق الجاري (المرتبات ، الإيجار ، الماء والغاز ، الهاتف الكتب الدراسية ....)والإنفاق الرأسمالي(أرض المدرسة ، أعمال البناء والتشييد،شراء المعدات غالية الثمن والإصلاحات الكبرى)، ومن المفيد فيما يتعلق بالإنفاق الجاري فصل رواتب العاملين عن البنود الأخرى.

ب- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقا للوظيفة أو الهدف:

تعتبر المدرسة منظمة معقدة تتجاوز نشاطاتها الهدف الأساسي منها الذي يتمثل في تعليم الطلاب خلال عدد ساعات معين في اليوم. فهناك بعض النشاطات الإضافية التي تصاحب أو تيسر العملية التعليمية ومنها الإدارة وتوفير الوجبات وتوفير المسكن للطلبة من خارج المنطقة التي تقع فيها المدرسة. وقصر الإنفاق على الهدف منه

يمكن من تحليل نشاطات المدرسة. فعلى المستوى القومي يسمح بالإنفاق على نشاطات التدريس بالمعني المحدد حتى يتم الفصل بينه وبين الإنفاق على النشاطات الأخرى. وفيما يلي مثال للتصنيف وفقا للوظيفة أو الهدف:

أ- نشاطات التدريس الجانبية:

- نشاطات المنهج الإضافي.
- الإشراف على الطلبة خارج حجرة الصف.

ب- نشاطات إدارية:

- العلاقات مع السلطات المركزية والمحلية.
- العلاقات مع المعلمين وأولياء الأمور والطلبة.
- الشئون الإدارية والمالية.

ج-نشاطات اجتماعية:

- الوجبات المدرسية والتسهيلات الأخرى.
- الرعاية الصحية والوقاية الطبية.
- الإرشاد التربوي.

ت- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقا لمصدر التمويل:

يعتبر مصدر التمويل عنصرا هامة من عناصر المعلومات التي يعتمد عليها تحليل الإنفاق التعليمي بشكل صحيح، ومعرفة مصادر التمويل من جهات اقتصادية عامة وخاصة، ومعرفة إسهاماتها التمويلية تكشف عن مدى اعتماد العملية التعليمية على هذه المصادر، وتعتبر الجهات العامة المصدر الأساسي التمويل النظام التعليمي، ويجب التمييز بين السلطات المركزية والسلطات المحلية من بين هذه الجهات، ونجد في معظم دول العالم أن الوزارات المركزية المسئولة بشكل مباشر عن التعليم هي التي تقوم بتمويل النشاطات التعليمية .

ومن بين مصادر القطاع الخاص تجد شركات أعمال وشركات صناعية، ومؤسسات دينية ومؤسسات أخرى وكذا الأسر، وكل هذه الجهات تقوم بالإسهام في تمويل التعليم وغالبا ما يتم استخدام مصطلحات النظم المحاسبية القومية في تحليل هذا النوع من التمويل، ومن ذلك على سبيل المثال حسابات تبرعات الأسر وأولياء الأمور والطلبة.

ث- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقا لمستوي التعليم:

يعتبر التصنيف وفقا لمستوي التعليم أمر أساسية للتحليل الصحيح للإنفاق التعليمي، فكلفة ومصادر تمويل المرحلة الابتدائية تختلف في الغالب إلى حد بعيد عن كلفة ومصادر تعليم المرحلة الثانوية. كما أنه من المفيد أيضا التمييز بين مستويات وأنواع التعليم (كالتعليم العام، والفني، والمهني).

III. أهمية دراسة نفقات التعليم :

تكمن أهمية دراسة نفقات التعليم في أنها تمكن القائمين على أمر التربية والتعليم عن طريق دراسة الخدمات التعليمية من تحقيق الأهداف الآتية:

1. إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة، والانسجام بين خطط التنمية والتعليم وتحديد أولويات المجتمع.
2. سلاح بيد رجال التربية لبيان مبررات زيادة الدعم للمؤسسات التعليمية.
3. تساعد دراسة نفقات التعليم على التنبؤ بالنفقات المستقبلية للتربية، وتقدم لواضعي سياسة التعليم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء أهداف واضحة
4. توزيع الموارد المتاحة توزيعا عادلا ومنطقية بين المستويات التعليمة.
5. التأكد من حسن استثمار الموارد في المؤسسة التعليمية.

IV. تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة نوع من أنواع الرقابة، سواء كانت داخلية أم خارجية عن طريق التعرف على نواحي الإسراف والخلل فيها بهدف تطويرها وتصحيح مسارها.

V. أسباب زيادة الإنفاق التعليمي:

1- زيادة الحاجة على التعليم لتلبية احتياجات الزيادة السكانية المرتفعة وللفئة العمرية من صغار السن، وهذه الحاجة للتوسع في التعليم تبدأ من رياض الأطفال وتستمر في التعليم الأساسي، ومن ثم في التعليم الثانوي، و بعده في التعليم الجامعي، وهو الأمر الذي يقرض بالضرورة تطورا في الإنفاق التعليمي بالشكل الذي يفرز معه الحاجة إلى زيادة.

2- التوجه في الدول النامية تحقيق التنمية والتطور فيها، نحو استخدام أساليب ووسائل إنتاج أكثر تطورا للوصول إلى إنتاجية أكبر للموارد الاقتصادية التي يتم استخدامها وتوسيعها، وإحداث التطور فيها، ومن ثم زيادة إنتاجها، والإسهام عن طريق ذلك في تحقيق التنمية والتطور في هذه الدول، وهو الأمر الذي يقتضي معه بالضرورة تطوير المعلومات والمعارف والمهارات التي تم توفيرها للعاملين لجعل أدائهم في النشاطات أكبر، عن طريق ضمان كفاءتهم في استخدام الوسائل (الآلات، والمكائن، وغيرها) وطرق

الإنتاج، وهو الأمر الذي يفرض بالضرورة تطوير التعليم كما ونوعا بالشكل الذي يوفر معه للعاملين المعارف والمهارات التي تناسب الوسائل والأساليب الأكثر تطورا هذه، وهو ما يتطلب لتحقيقه زيادة الإنفاق التعليم.

3- إن الجوانب الدينية، والأيديولوجية، والإنسانية، والسياسية، والحضارية كلها عوامل تنفع نحو الاهتمام بالتعليم وضرورة العمل على التوسع فيه وتطويره كما ونوعا وبما يتماشى مع التوجهات التي تتضمنها كافة الجوانب هذه، وبحيث قاد هذا ويقود إلى حصول تطور التعليم، والتوسع فيه، وبالشكل الذي تحققت نتيجة له زيادة في الإنفاق التعليمي.

4- التوجه و بشكل مستمر نحو الاهتمام بالجوانب العلمية ذات الطبيعة العملية والتطبيقية وبدرجة أكبر من الجوانب الإنسانية ذات الطبيعة النظرية، وبالذات في التعليم الجامعي، وكذلك التوجه نحو التعليم الفني المهني في التعليم الثانوي والذي يتصل بالجوانب العملية والتطبيقية، والإنتاجية منها بشكل خاص وبدرجة أكبر من التعليم الثانوي العام، والتوجه نحو ربط التعليم بشكل عام وبدرجة أكبر مع المجالات العملية والتطبيقية والإنتاجية، كل هذا يفرز معه الحاجة إلى مستلزمات تعليمية وبالذات ما يتصل منها بالجوانب العملية والتطبيقية كالأجهزة والآلات والمختبرات والمستلزمات، والمعامل، والتي تتيح هذا التوجه والربط، وهو ما يفرض بالضرورة زيادة في كلفة التعليم التي تقتضيها التوجهات هذه، ومن ثم زيادة الإنفاق التعليمي كنتيجة لكل ذلك.

5- يحدث زيادة الإنفاق التعليمي، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات العملية التعليمية سواء المرتبط منها بالموجودات الرأسمالية الثابتة كالأبنية و الأجهزة والآلات والمستلزمات التي ترتفع أسعارها بصورة مستمرة وبشكل واضح، وكذلك ارتفاع رواتب وأجور أعضاء هيئات التدريس والهيئات الإدارية، ومن ثم فإن الرواتب والأجور تشكل نسبة مهمة من التكاليف التعليمية وبالذات الجارية التشغيلية منها، وهذه تزداد بشكل مستمر وهو الأمر الذي يرفع التكاليف التعليمية هذه ويؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنفاق التعليمي.

6- الزيادة في الإنفاق التعليمي الناجمة عن زيادة التكاليف المرتبطة بالحاجة إلى الإنفاق على خدمات تتزايد كما ونوعا، ويتم توفيرها في إطار العملية التعليمية، ومنها الخدمات المرتبطة بتوفير خدمات صحية، وخدمات نقل، وخدمات غذاء وسكن في العديد من الحالات، وكذلك توفير العديد من الخدمات والنشاطات الترويحية والسفرات وغيرها ... وهو الأمر الذي يسهم في زيادة الإنفاق التعليمي على هذه الجوانب التي يتم تقديمها في إطار العملية التعليمية.

7- الزيادة في الإنفاق التعليمي والناجمة عن الإفراط في هذا الإنفاق والمغالاة فيه، ومنها المغالاة في الإنفاق على الأبنية التي تتم المبالغة فيها بشكل يفوق الحاجة الضرورية لها، وكذلك الأثاث والنفقات الإدارية، والإيفادات، وما إلى ذلك من تكاليف بما في ذلك المصاريف المتكررة كالمخصصات وغيرها، والتي لا تحقق تطورا في التعليم، سواء كان نوعية أو كميا ولا تقتضيها متطلبات العملية التعليمية، وتسهم في زيادة التكاليف، ومن ثم زيادة الإنفاق التعليمي.

VI. العوامل التي تؤثر في الإنفاق التعليمي:

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في حجم الإنفاق التعليمي كالتالي:

1-العوامل الخارجية: وتعتبر لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها وتشمل:

أ- المستوى العام للدخل القومي.

ب- مستوى نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات.

ت- مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع الذي يؤثر في المستوى التكنولوجي التعليمي وبالتالي في نفقات التعليم.

ث- التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة.

2- العوامل الداخلية: وترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التعليمية وتشمل:

أ- مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية .

ب- التوزيع العمري لهيئات التدريس حيث يؤثر في مستوى الأجور.

ت- مستوي التكنولوجيا التعليمية.

ث- نصاب المدرس من ساعات التدريس.

ج- حجم الإهدار التربوي الذي يرجع في أغلب الأحيان إلى عاملي الرسوب والتسرب.

3-الاتجاهات التربوية الحديثة: وأهمها:

ج-إبقاء الدارسين سنوات أطول في التعليم ومبررات ذلك (استلزام المهن والحرف تدريبا عاليا متخصصا - ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة فرصة الحصول على مستويات تعليم أعلى..)

ح- الاهتمام بكيف التعليم.

خ- زيادة فروع المعرفة الإنسانية وإدخال علوم جديدة في المناهج.

د- تطور الخدمات التعليمية والأخذ بطريق التربية الحديثة القائمة على الفاعلية والنشاط والخبرة الذاتية.

VII. مؤشرات الإنفاق التعليمي:

1. نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الذي تتضمنه ميزانية الدولة، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة يعني توفر إمكانية أكبر لتطوير التعليم، واهتمام أكبر بها.
2. نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي، وهو يؤشر ما يمكن أن يخصص للإنفاق التعليمي من الإنفاق القومي والذي هو المساوي للناتج القومي والمساوي كذلك الدخل القومي، بحكم التساوي بين الأوجه الثلاث لذات العملية التي تؤشر أداء الاقتصاد ككل في فترة زمنية معينة, والتي هي السنة عادة. وتكون هذه النسبة مرتفعة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة.

1- مؤشرات مقدار الإنفاق التعليمي كحصة للفرد الواحد، وهو عبارة عن قسمة الإنفاق التعليمي على عدد أفراد المجتمع، وهو يبين حصة أو نصيب الفرد الواحد من الإنفاق التعليمي، وارتفاع مقدار هذه المؤشر يعني اهتماما أكبر للتعليم، وإمكانات أكبر لتطويره، في حين أن الانخفاض في المقدار يؤشر اهتماما أقل بالتعليم وإمكانات أقل لتطويره. رغم أن هذا يرتبط بموارد المجتمع وإمكاناته من ناحية، واحتياجاته من ناحية أخرى، ومدى تطور المجتمع والاقتصاد.

VIII. أهم أسس تقدير الإنفاق التعليمي:

لتقدير نفقات التعليم يلزم اتخاذ بعض المقاييس والمعايير التي يمكن على أساسها تقدير هذه النفقات، ويمكن تحديد هذه المقاييس أو المعايير فيما يلي:

1- ميزانية الدولة:

يمكن أن يتخذ تطور نسبة ما يصرف على التعليم إلى ميزانية الدولة مقياسا لتقدير مصروفات التعليم في المستقبل.

2-الدخل القومي:

يعتبر تطور الدخل القومي مقياسا أكثر ملائمة في تقدير مصروفات التعليم عن تطور ميزانية الدولة. فمن المسلم به أن التعليم حاجة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوي المعيشة ودخل الفرد. فأي ارتفاع في مستوي المعيشة أو زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي تجعل الفرد مستعدا لأن يبقي ابنه سنوات أطول في التعليم وأن يمنحه فرصة أكبر للصعود في السلم التعليمي، كما أن زيادة الدخل القومي تجعل الدولة قادرة على أن تخصص للتعليم جزءا أكبر من (ميزانيتها – أو نسبة المخصصات إلى الدخل القومي).

3-الاحتياجات من القوى العاملة:

إن هدف أي خطة من خطط التعليم ضمن إطار التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو توفير الاحتياجات من القوي العاملة المدربة في جميع مستوياتها وفروع تخصصاتها. ولا شك أن اتخاذ سياسة معينة للتوسع التعليمي دون اعتبار احتياجات الاقتصاد القومي من القوي العاملة قد يؤدي إلى ضياع كبير لموارد الدولة المادية والبشرية على أن تقديرات الاحتياجات من القوي العاملة على الرغم من أهميتها وصلاحيتها كمقياس لتقدير مصروفات التعليم. تقابل بكثير من الصعوبات بما يجعل تقديرات مصروفات التعليم المبنية على أساسها على شيء غير قليل من عدم الدقة ويمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يلي:

أ- أن التقديرات طويلة المدى للاحتياجات من القوي العاملة تعتمد على كثير من التنبؤات والفروض التي لا يمكن التأكد تماما من صحتها مثل التنبؤ باحتمالات النمو الاقتصادي والتغير في الهيكل الوظيفي والتطور التكنولوجي.

ب- أن توفير الاحتياجات الوظيفية للاقتصاد القومي ليست هي كل متطلبات المجتمع من التعليم. فتقدير مصروفات التعليم على أساس تقديرات الاحتياجات من القوي العاملة فقط يهمل الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية التعليم.

ت- أن تقديرات الاحتياجات من القوي العاملة يجب ألا تؤخذ فقط كمقياس المدى نمو طاقات الجهاز التعليمي، فأي خطة للتعليم يجب أن تدفع أيضا السوق العمل قوى بشرية مدربة قادرة على استحداث نمو اقتصادي جديد دون إحداث مشاكل بطالة للمتعلمين.

ث- أن تقديرات تكلفة التعليم للطالب لا يمكن أن تتم بدرجة عالية من الدقة بسبب نقص في البيانات والإحصائيات الأساسية، أو بسبب التغييرات المستمرة في تكلفة المباني والتجهيزات وأجور ومرتبات المدرسين والأفراد المساعدين القائمين بالعملية التعليمية.

IX. أهم طرق التنبؤ بالإنفاق التعليمي.

1- تكلفة الطالب:

وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الباحثين بما يلي:

أ- تحديد مجموع النفقات الجارية خلال السنة التي يتم اختيارها كسنة أساس.

ب- تقسيم هذا المجموع الكلي على عدد الطلاب خلال تلك السنة فيتم الحصول على كلفة الطالب الواحد خلال السنة الشاهدة.

ت- ضرب هذه الكلفة في عدد الطلاب المتوقع في سنوات التنبؤ.

2-معيار رواتب الأساتذة:

وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الباحثين بما يلي:

أ- تقسيم العدد الإجمالي الذي سيكون عليه الطلاب على عدد الطلاب المقابل الأستاذ واحد (كم طالبا يقابل الأستاذ الواحد) على نحو ما تحدده الأهداف المرجوه. وبذلك يحصلون على عدد الأساتذة خلال سنة التنبؤ تبعا لأنواع المدارس وتبعا لمؤهلاتهم.

ب- ضرب هذا العدد الذي سيحصلون عليه في الرواتب المتوقعة فيحصلون في النهاية على جملة النفقات المخصصة لرواتب الأساتذة.